الأهرام

المصدر :

التاريخ :

# مكاسب الاقتصاد الإسرائيلى من وراء اتفاق «غزة ـ أريحا»

بدا الكيان الصهيونى حربا دبلوماسية لإلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية التي تعد المخرج الرئيسى للمشاكل الاقتصادية والتى تواجه الاقتصاد الصهيونى حيث من المقدر ان يستفيد الكيان اليهودى حوالى ٤٠ مليار دولار منها ٢٠ مليار دولار قيمة صادرات متوقعة و ٢٥ مليار دولار قيمة استثمارات اجنبية حالت المقاطعة دون استثمارها مع إسرائيل.

ويحتاج اقتصاد الكيان اليهودى إلى دعم بالانفتاح على العالم العربى بعد ما عانى من معوقات ومشاكل اقتصادية عديدة، ومن قبل كنا لا نهتم بمعالم هذا الاقتصاد، واليوم نتعرض لهذا الاقتصاد نتعرف على ملامحه لكى نصل إلى ان الاتفاق الفلسطينى ـ الإسرائيلى جاء لإنقاذ الاقتصاد الصهيونى من هوة كاد ان يقع فيها لولا الإنقاذ الذى جاء بالاتفاق.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

## السكان اليهود فى فلسطين المحتلة

بلغ عدد سكان اليهود فى فلسطين المحتلة نحو ٤,٢٠٣ مليون نسمة ينحدر أصول حوالى ٧٧,٧٪ (٣,٢٣٦ مليون يهودى) من اسيا واوروبا وامريكا بينما ينتمى إلى ارض فلسطين ٢٢,٣٪ من عدد السكان، ويبلغ عدد اليهود الذين ولدوا خارج فلسطين نحو ١,٦٠١ مليون نسمة بما يوازى نحو ٣٨,١٪ من عدد السكان اليهود فى فلسطين.

وقد تفادي اليهود تحول ارض فلسطين إلى دولة ثنائية القومية نظراً للنمو السكانى الكبير للفلسطينيين، وذلك بتعزيز موجات هجرة يهود الشتات والتى تدفقت وما زالت تتدفق على فلسطين من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والذى يبلغ عدد اليهود فيها بالإضافة إلى اوروبا الشرقية ٢,٣٣٧ مليون نسمة بما يوازى ١٦,٣٪ من إجمالى يهود العالم البالغ عددهم ١٤,٣٣٤ مليون يهودى يتركز ٢٩,٣ ٪ منهم فى ارض فلسطين.

وقد احتل تهجير هؤلاء اليهود قمة اولويات السياسة الاسرائيلية حيث يتمتع هؤلاء اليهود بمهارات فنية نظراً لارتفاع المستوى التعليمى مما يدعم الكيان الصهيونى ويضمن استمرار تفوق اليهود عدديًا على الشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية حيث يشير تقرير صادر عن الوكالة اليهودية إلى ان نصف يهود العالم سيقيمون فى إسرائيل خلال الاربعين سنة القادمة.

ويقتضى استيعاب الأعداد الكبيرة من المهاجرين أموالاً طائلة رصد لها الكيان الصهيونى ميزانية خاصة بلغت ١٠,٨ مليار شيكل (٥,٣ مليار دولار) ارتفعت إلى نحو ١٧,٢ مليار شيكل عام ١٩٩١م.

## الهزات الهجرة

وقد افرزت موجات الهجرة المتدفقة على الكيان الصهيونى والتي بلغت ١٧٠ الف مهاجر عام ١٩٩١م وحوالى ٣٧٠ الف مهاجر عام ١٩٩٠م صعوبات اقتصادية كبيرة تمثلت فى انخفاض مستوى المعيشة، وتزايد الحاجة لرؤوس الاموال، كما تزايدت معدلات البطالة، وتزايد العجز التجارى ومعدل التضخم وقد ادت الضغوط المتعددة إلى تخفيض سعر صرف الشيكل.

وتشير الإحصاءات إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل عام ١٩٩٠م والبالغ ١٠,٨٣٥ دولار للفرد سنويا بنسبة ١٠٪ عام ١٩٩١م وهو اول تراجع للدخل منذ عام ١٩٨٢م التى اتسمت بموجة ركود عالمية تأثرت إسرائيل بها.

كما بلغ معدل التضخم في الكيان الصهيونى ١٧,٦٪ عام ١٩٩٠ مقارنة و٢٠,٧٪ عام ١٩٨٩م وارتفع إلى ٢١٪ عام ١٩٩١م، وتفاقمت مشكلة البطالة فى الكيان الصهيونى منذ عام ١٩٨٩م بوصول ٣٧٠ الف مهاجر إلى الكيان الصهيونى فى عامى ٩٠ ، ١٩٩١م، حيث سجلت معدلات البطالة فى اعوام ١٩٨٨م، ١٩٨٩م، ١٩٩٠م (٦,٤٪، ٨,٩٪، ٩,٦٪) على الترتيب، وفى عام ١٩٩١م تسارعت معدلات البطالة لتصل إلى نحو ١١,١٪ من قوة العمل الإسرائيلية ومن المتوقع ان تصل إلى ١٢,٣٪ عام ١٩٩٢م. كما توقعت جريدة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

همشار الإسرائيلية فى ٢٠ اكتوبر ١٩٩١م ان تواصل الأجور الحقيقية للعمالة في الكيان الصهيونى تدهورها بنسبة ٢٪ عام ١٩٩٢م بعد أن تراجعت بنسبة ٣٪ عام ١٩٩١م وهناك توقعات حول ارتفاع معدل البطالة فى إسرائيل إلى ما بين ١٤، ١٥٪ او اكثر.

## إجراءات لتشجيع الاستثمار

وفى إطار تشجيع الاستثمارات الجديدة فى الكيان الصهيونى التي اصيبت بالشلل التام خلال حرب الخليج عملت السلطات اليهودية على تخفيض سعر الاقراض وانعاش الاستثمارات وتحقيق استقرار نسبي فى اسعار الصرف وشكلت لجنة مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية لنشر المعلومات بين رجال الأعمال الراغبين فى الاستثمار بفلسطين، ومن ناحية اخرى تفاوضت إسرائيل مع الولايات المتحدة لتعديل اتفاقية التجارة الحرة بينهما لتشمل خدمات البنوك والتامين والسياحة، كما تفاوضت على إلغاء الجمارك بين الدولتين وذلك بهدف تقليص العجز في ميزان المدفوعات اليهودى والبالغ ٣٠٢٨ مليون دولار عام ١٩٩٠م والذى زاد فى النصف الاول من عام ١٩٩١م بنحو ٢,٠ مليار دولار بنسبة زيادة قدرها ٦٤٪ عن العجز التجاري المتحقق فى نفس الفترة من عام ١٩٩٠م.

وتخطط إسرائيل لزيادة صادراتها إلى الأسواق الكبيرة فى الشرق الاقصى واليابان وهونج كونج وسنغافورة، وكوريا الجنوبية وتسعى حثيثا نحو اختراق السوق الصينى الضخمة بالإضافة إلى تنمية علاقتها التجارية مع شريكتها الأولى وهى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يمثل السوق الأمريكية اهم سوق مستقبلية للصادرات الصهيونية والذى يستوعب ٢٨,٨٪ من إجمالي صادرات الكيان الصهيونى.

## المساعدات الخارجية للكيان الصهيونى

بلغت المساعدات الصافية التى حصلت عليها إسرائيل عام ١٩٩١م اكثر من ٦ مليارات دولار وكان صافى التحويلات التى تلقتها إسرائيل قد بلغ فى اعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠ بالترتيب ٤٠١٤، ٤٨٦٣، ٥٧٩٠ مليون دولار.

وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية على راس قائمة الدول التى تحول مساعدات لإسرائيل حيث حصلت إسرائيل على حوالي ٣ مليارات دولار كمنح لا ترد خلال عام ١٩٩١، فضلا عن ٤٠٠ مليون دولار تلقتها إسرائيل من الحكومة الأمريكية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

كمساهمة في تمويل استيعاب المهاجرين.

وقد تلقت إسرائيل قروضا بريطانية قيمتها ١٠٠ مليون دولار بضمان من الحكومة البريطانية، كذلك تلقت إسرائيل ما يزيد على ٦٢٠ مليون دولار كتعويضات المانية للاشخاص، ويلغ مجموع هذه المساعدات ٤١٢٠ مليون دولار، ويجب ان يضاف إلى هذه المساعدات ما يصل إلى إسرائيل من التبرعات اليهودية والتى من المتوقع ان تكون قد تلقت ما يزيد على مليار دولار فى عام ١٩٩١م حيث قامت الوكالة اليهودية بحملة لجمع التبرعات لإسرائيل للمساهمة فى استيعاب المهاجرين واضعة رقم ١٢٢٨ مليون دولار كهدف. وكانت التبرعات اليهودية لإسرائيل قد بلغت ٧٣٥ مليون دولار عام ١٩٨٩، كما ينبغى إضافة حصيلة بيع سندات الواجب التى من المرجح ان تكون قد زادت عن ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٩م.

وتجدر الإشارة إلى ان مشكلة الديون الخارجية الإسرائيلية قد تراجعت او تلاشت تقريبا منذ ان بدات الولايات المتحدة فى تقديم المساعدات لإسرائيل كمنح لا تُرد منذ عام ١٩٨٥م بحيث ان المطلوبات الخارجية من إسرائيل بلغت ٣٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠م تتكون بالأساس من الاصول المتوطنة فى إسرائيل والتى بلغت قيمتها فى نفس العام ١٦,٩ مليار دولار بما يوازى ٥٢٪ من

إجمالى المطلوبات الخارجية فى إسرائيل، فى حين تبلغ قيمة سندات الواجب التي يحملها الأجانب ١٠,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠م بما يوازى ٣١,٤٪ من إجمالى المطلوبات الخارجية من إسرائيل من نفس العام وبهذا لا يمكن الحديث عن أزمة ديون إسرائيلية.

دعم الاقتصاد الإسرائيلى باتفاق «غزة ـ اريحا»

---

وبعد ان استعرضنا حالة الاقتصاد اليهودي المتربية المتمثلة بارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانخفاض معدلات النمو ونقص حجم الاستثمارات المتدفقة على الاقتصاد الإسرائيلى نظرًا لارتفاع حجم المخاطرة فى المنطقة فقد دخلت إسرائيل المفاوضات وهى تعلم ان اهم الإنجازات التى يجب ان تجنيها من عملية السلام هى إخراج الاقتصاد الإسرائيلى من ازمته الحالية.

ومما يؤكد السياسية اليهودية ما عبر عنه «ابراهام شوحاط» عند تقديم الميزانية فى مطلع هذا العام بقوله: إن الشرط الوحيد لتحقيق انتعاش اقتصادى فى إسرائيل هو استمرار المحادثات السلمية وان اى تقدم سياسى سيكون على الصعيد الاقتصادي.

وقد نجحت إسرائيل فى تحقيق هدفها الاقتصادي وخرجت بالاتفاق مستفيدة اكبر استفادة فى الصفقة التى تمت فى غزة اريحا، فهى تخطط لأن تكون غزة أريحا هى هونج كونج الشرق الأوسط بعمالة رخيصة «فلسطينية» واستثمارات عربية والنفاذ إلى الأسواق العربية عبرالضفة وغزة والاردن، وفي ذات الوقت تكون قد تخلصت من العبء الاقتصادى والسياسى للضفة وغزة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

كما جاء الاتفاق غامضًا لمسائل عديدة لم يوضحها فلا حديث عن عملة فلسطينية أو عن بنك مركزى فلسطينى، وذلك لأن العملة تعنى السيادة ولم يتحدث الاتفاق عن جواز سفر فلسطينى ولا حديث عن حرية التنقل وكينونة السفر كما منع الاتفاق الحكومة الانتقالية التعامل بالعملات الأجنبية أو تلقى القروض أو ممارسة أية أعمال اقتصادية أو تجارية مع الفلسطينيين خارج مناطق الحكم الذاتى، كما تعهدت الحكومة الذاتية الفلسطينية بالعمل على مساعدة إسرائيل فى الحصول على مشاريع تجارية واقتصادية في الدول العربية كما تروج الحكومة الذاتية البضائع الإسرائيلية والصناعات اليهودية.. وهو هدف طالما طمحت إسرائيل لتحقيقه ووصلت إليه بأقل أقل التكاليف بالمقياس الاقتصادى وهو توقيع اتفاق غزة أريحا الذى يعنى الخسارة للفلسطينيين والمكسب كل المكسب لليهود والكيان الصهيونى!■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية